

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٧ من القرار
٢٢٣٣ (٢٠١٥)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إليّ في الفقرة ٧ من قراره ٢٢٣٣ (٢٠١٥) أن أقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التقدم المحرز صوب الوفاء بالمسؤوليات المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة). ويغطي هذا التقرير أهم التطورات المتصلة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريره المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/2015/530).

ثانياً - موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - بدأت حكومة العراق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تنفيذ تدابير إصلاحية واسعة النطاق لتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومعالجة المشاكل الاقتصادية والميزنوية عبر تعزيز مؤسسات الدولة والحد من النفقات العامة ومكافحة الفساد وبدء الإصلاحات الاقتصادية. وواصلت القيادة السياسية العراقية أيضاً إجراء المشاورات واتخاذ الخطوات لتعزيز مبادرات المصالحة الوطنية على مختلف المستويات، فضلاً عن بذل الجهود الرامية إلى إشراك بعض القادة السُّنة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وفي إقليم كردستان العراق، وبعد انتهاء فترة رئاسة مسعود بارزاني، لا تزال الأحزاب السياسية تجري مفاوضات مكثفة للتوصل إلى اتفاق بشأن ولاية الرئيس وسلطاته، وواصلت أيضاً في الوقت نفسه صياغة دستور إقليم كردستان العراق.



٣ - وواصل الشركاء المشاركون في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية تقديم الدعم لحكومة العراق لمكافحة هذه المجموعة الإرهابية. ولم يحقق أي من الطرفين مكاسب كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلقد ظل تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر على مساحات واسعة من الأرض في غرب البلد وشماله، حيث ما زال يتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين، وفي التشريد الجماعي، ويرتكب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان يمكن أن تصل إلى مستوى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

باء - الحالة السياسية

٤ - في تموز/يوليه، وبينما كانت درجات الحرارة في البلد مرتفعة بشكل لم يسبق له مثيل، وتكرر انقطاع التيار الكهربائي، اندلعت مظاهرات شعبية للاحتجاج على سوء الخدمات المقدمة في بغداد والمحافظات الجنوبية. وبحلول مطلع آب/أغسطس كانت المظاهرات قد زادت قوة وعداداً. وظلت الاحتجاجات تتكرر كل يوم جمعة بقيادة مجموعات من المجتمع المدني والشباب المطالبين بخدمات أفضل وتحسين الحوكمة ووضع حد للفساد الحكومي وسوء الإدارة. وزادت مطالبات المحتجين بالإصلاح زهما حين حث آية الله العظمى علي السيستاني، في ٧ آب/أغسطس، رئيس الوزراء حيدر العبادي على اتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة الفساد، وتحسين أداء الحكومة، والحد من نفقات القطاع العام، والإعلان عن أسماء المسؤولين الذين يعرقلون الإصلاحات.

٥ - وفي ٩ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء العبادي عن خطة إصلاح لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ومكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وشملت الخطة تقليص حجم الحكومة للحد من النفقات العامة وتحسين أداء الدولة، وإلغاء مناصب نواب الرئيس ونواب رئيس الوزراء وعدد من كبار المسؤولين في الوزارات المختلفة، وخفض مرتباتهم، وخدمات الحماية، والإصلاح القضائي. وأقر مجلس الوزراء بالإجماع خطة الإصلاح بعد ساعات فقط من إعلان رئيس الوزراء. وفي ١١ آب/أغسطس، أقر مجلس النواب بالإجماع المجموعة الأولى من الإصلاحات التي قدمها رئيس الوزراء العبادي، كما أقر مجموعة الإصلاحات التي وضعها مجلس النواب نفسه لاستكمال التدابير التي وضعها رئيس الوزراء. وذكر مجلس النواب أيضاً أن الإصلاحات ينبغي أن تكون متوافقة مع الدستور العراقي والقوانين الأخرى.

٦ - وعقب إقرار مجلس النواب مجموعة الإصلاحات، شرع رئيس الوزراء العبادي في تخفيض عدد الموظفين الحكوميين. ففي ١٦ آب/أغسطس، أصدر أمراً فورياً بإلغاء مناصب نوابه، وخفض عدد أعضاء مجلس الوزراء من ٣٤ إلى ٢٢ عضواً، وحل وزارات

حقوق الإنسان وشؤون المرأة والبلديات والأشغال العامة. وأمر أيضاً بدمج الوزارات ذات الوظائف المتخصصة المماثلة: وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ ووزارة البيئة بوزارة الصحة؛ ووزارة الآثار بوزارة الثقافة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء عن تخفيض ٩٠ في المائة في عدد الموظفين المكرسين لحماية المسؤولين الحكوميين. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن عن عزل ١٢٣ مسؤولاً رفيعاً من مناصبهم، مع إحالتهم على التقاعد أو تعديل وضعهم الإداري.

٧ - واتخذ رئيس الوزراء أيضاً خطوات لإضفاء الطابع الرسمي على إلغاء مناصب نواب الرئيس. ففي ٢٠ آب/أغسطس، أوقف دفع استحقاقاتهم المالية، وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قدم مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مشروع قانون يهدف إلى إلغاء وظائفهم. وأعلن نواب الرئيس الثلاثة أنهم يعتبرون إلغاء مناصبهم أمراً مخالفاً للدستور.

٨ - واتخذت الحكومة خطوات أيضاً للشروع في تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالفساد السياسي. وفي ١٥ آب/أغسطس، أشارت رئاسة مجلس النواب إلى وجود قضايا معلقة متصلة بالفساد ضد موظفين في وزارتي الدفاع والتجارة بخصوص منح عقود توريد أسلحة. وفي اليوم السابق، أعلن رئيس هيئة النزاهة حسان الياسري، عن فرض حظر السفر على الأشخاص المحليين للتحقيق في قضايا فساد.

٩ - وفي إطار جهود الإصلاح الوطنية الرامية إلى خفض النفقات العامة، أذن رئيس الوزراء في ٩ أيلول/سبتمبر بخفض مرتبات ومعاشات الرئاسات الثلاث ومستشاري الوزراء والمديرين. ولتنويع مصادر الدخل القومي في خضم انخفاض أسعار النفط العالمية، أقر مجلس الوزراء في ٢٥ آب/أغسطس تخصيص مبلغ ٥ تريليون دينار عراقي (٤ بلايين دولار) لإنعاش الزراعة والصناعة وقطاع الإسكان وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل. وخصص مجلس الوزراء أيضاً أموالاً لوزارة الكهرباء لتزويد محطات الطاقة بالوقود الكافي للتخفيف من حدة أزمة انقطاع الكهرباء.

١٠ - وأجريت تغييرات أيضاً في القيادات على مستوى المحافظات وسط طلبات المحتجين المحليين بتقديم الخدمات بكفاءة وتحسين أداء الدولة. وفي ٢٨ آب/أغسطس، استقال إبراهيم الميالي محافظ المثني، وعمار الميداني محافظ القادسية، على إثر مطالبة المحتجين بتنحيهم. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، انتخب مجلس محافظة المثني فالح الزبيدي (ائتلاف دولة القانون) في منصب المحافظ الجديد. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس فؤاد معصوم مرسوماً يقرّ انتخاب لؤي الياسري (ائتلاف دولة القانون) في منصب محافظ النجف بعد أن ردّت

المحكمة الإدارية المحلية في ٢٤ آب/أغسطس الطعن الذي كان المحافظ السابق قد قدمه ضد قرار فصله بتهمة الاختلاس المالي. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، انتخب مجلس محافظة نينوى نوفل حمادي سلطان العاكوب في منصب المحافظ الجديد محل أنيل النجيفي. وكانت المحكمة الإدارية في نينوى قد أقرت في ٢٨ آب/أغسطس قرار البرلمان القاضي بفصل النجيفي من منصبه.

١١ - واتخذت الهيئة التشريعية أيضا خطوات لتعزيز المساءلة والانفتاح في الحكم عن طريق البدء إجراء في تحقيقات عامة بشأن سقوط الرمادي والموصل، وعن طريق سن تشريعات. ففي ١٦ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء العبادي أنه سيطلب أن يُحاكم أمام محكمة عسكرية القادة العسكريين الذين تُحدد لجنة التحقيق أهم قد تخلوا عن مواقعهم في الرمادي. وفي ١٧ آب/أغسطس، صوت مجلس النواب على قرار يقضي بأن يُحال إلى المدعي العام تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بشأن سقوط الموصل. وفي ٢٧ آب/أغسطس، اعتمد مجلس النواب بالإجماع قانون الأحزاب السياسية الذي سيشجع مزيدا من الانفتاح في أنشطة الأحزاب السياسية.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت هيئات الحكم في العراق مزيداً من الخطوات لإعادة تنشيط خطة المصالحة الوطنية العراقية. ففي ٤ تموز/يوليه، أطلقت لجنة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة لمجلس النواب مبادرة للمصالحة الوطنية بعنوان ”وثيقة رمضان“ لاستكمال الأهداف المحددة في الاتفاق السياسي الوطني والبرنامج الوزاري. ويتمثل الهدف الرئيسي للمبادرة في تمكين الممثلين من جميع المكونات، والدولة والمؤسسات الدينية وقادة المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام، من الترويج لمبادئ المصالحة الوطنية. ففي مطلع تموز/يوليه، أطلقت لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، التابعة لمكتب رئيس الوزراء، الرئاسات الثلاث على خطة عملها المعنونة ”وثيقة بغداد“. وتهدف الوثيقة إلى حشد الالتزامات من جميع المكونات داخل العراق وخارجه، بما في ذلك الجماعات التي خارج العملية السياسية، للمضي قدماً في عملية مصالحة وطنية شاملة. وفي ٢٣ آب/أغسطس، أصدر رئيس الوزراء أمراً تنفيذياً لتشكيل لجنة ولجان فرعية مكلفة بتنفيذ المصالحة الوطنية في منطقة حزام بغداد من خلال رصد انتهاكات حقوق الإنسان، ومعالجة الشكاوى العامة والمنازعات بين المجتمعات المحلية، وإنشاء آليات للتواصل مع السكان من أجل التحقق من شواغلهم وتعزيز المصالحة المجتمعية. وفي ٥ و ١٨ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية مشاورات مع السكان المحليين وقادة المجتمعات المحلية لتحديد المجالات الرئيسية التي تثير شواغلهم. وثمة مبادرات أخرى تهدف إلى المضي قدماً بعملية مصالحة واسعة وشاملة، أعلن عنها إياد علاوي، ومكتب الرئاسة، ورابطة العلماء المسلمين والحزب الشيوعي العراقي.

١٣ - وفي الوقت نفسه، بذلت القيادة السياسية السنية في العراق جهوداً لتعزيز مبادرات المصالحة الوطنية على مختلف المستويات. ففي محاولة للمساعدة على التوصل إلى المصالحة المجتمعية وتحقيق توازن في التمثيل السياسي في المحافظات المختلطة، عقد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري مناقشات مع رئيس منظمة بدر هادي العامري حول مشروع قانون بشأن التعايش السلمي في ديالى. وفي ١٩ آب/أغسطس، عُقد في بغداد برعاية رئيس مجلس النواب مؤتمرٌ بشأن تحرير الأنبار، في إطار الجهود الرامية إلى إشراك السنة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية والتحصير لمرحلة ما بعد تحرير الأنبار. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة فيما بين الزعماء السنة، بمن فيهم أولئك الذين ظلوا خارج العملية السياسية، قدم مكتب رئيس مجلس النواب في مطلع آب/أغسطس خريطة طريق للمصالحة الوطنية بعنوان "رؤية السنة للدولة العراقية" إلى أعضاء اتحاد القوى العراقية في البرلمان. وفي ٣٠ آب/أغسطس، عقد ديوان الوقف السني مؤتمراً بشأن مكافحة الغلو والتطرف. وكان من بين المشاركين زعماء سياسيون وقبليون وزعماء المجتمع المحلي وقادة الفكر. وأصدر المشاركون بياناً ختامياً شمل دعوات إلى الوحدة الإسلامية ورفض الطائفية.

١٤ - ومع ذلك، فإن معظم التشريعات ذات الأولوية التي يمكن أن تساعد على تحقيق المصالحة الوطنية ما زالت معلقة أمام البرلمان. فالتصويت على قانون الحرس الوطني قد أُجل في ٣٠ آب/أغسطس، ثم مرة أخرى في ٧ أيلول/سبتمبر، بسبب خلافات بين الكتل البرلمانية بشأن الأحكام الواردة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بسن قانون العفو العام منذ قراءته الأولى في ٥ تموز/يوليه. ومع ذلك، فإن لجنة المصالحة الوطنية التابعة لمجلس النواب قسمت قانون المساءلة والعدالة وحظر حزب البعث إلى مشروعين قانونيين في ٢٥ تموز/يوليه. واختتم مجلس النواب في ٣٠ تموز/يوليه القراءة الأولى لمشاريع قوانين حظر حزب البعث والكيانات المنحلّة والأحزاب، والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية (هجرة الكفر)، ومع ذلك، لم يجزِ التصويت على تشريعات تتيح إعادة النظر في تدابير احتشاث البعث. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قرر مجلس الوزراء سحب واستعراض جميع مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة السابقة إلى مجلس النواب. ويصل مجموعها إلى حوالي ٨٠ مشروع قانون، بما فيها مشروع قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥.

١٥ - وبعد انقضاء فترة رئاسة مسعود بارزاني في ١٩ آب/أغسطس، عقدت الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق في الفترة من ١٨ آب/أغسطس إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ثماني جولات من المحادثات بشأن مسألة الرئاسة. ويسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني التابع للرئيس بارزاني إلى تمديد فترة الولاية الرئاسية مع السلطات الرئاسية الحالية

والانتخاب بالتصويت المباشر، في حين أن حركة غوران والاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية تقترح أن يتولى البرلمان الإقليمي انتخاب الرئيس. واستمرت المحادثات بين الأحزاب حتى وقت إعداد التقرير.

١٦ - وفي ١٩ آب/أغسطس، وجهت لجنة صياغة دستور إقليم كردستان طلباً رسمياً إلى برلمان إقليم كردستان بتمديد فترة ولايتها عقب إجراء مشاورات لمدة ٩٠ يوماً وإقرار ٧٤ مادة من مواد مشروع الدستور الإقليمي الجديد. وواصل الأعضاء التركمان والآشوريون المسيحيون في اللجنة الدستورية مقاطعة اللجنة الدستورية المكونة من ٢٠ عضواً، بسبب رفض اللجنة مقترحات حزبهم بشأن الأقليات.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل اختلاف الآراء بين بغداد وإربيل بشأن تنفيذ اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حول صادرات الطاقة وتقاسم الإيرادات. ففي تموز/يوليه، دعت حكومة إقليم كردستان إلى إبرام اتفاق جديد يمكن أن يلي على نحو أفضل احتياجات كلا الجانبين. وفي أعقاب تلك النداءات، زار وزير النفط الاتحادي عادل عبد المهدي الرئيس بارزاني في إربيل في ٢٦ تموز/يوليه في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة. وواصلت القيادة السياسية في بغداد وإربيل الإعراب عن التزامهما بالحوار السياسي لحل خلافاتهما.

جيم - الأمن

١٨ - ظلت الحالة الأمنية في العراق شديدة التقلب طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتركز معظم النزاع والعنف المسلح في المناطق المتنازع عليها في محافظات الأنبار ونيوى وصالح الدين. وواصلت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان تركيز عمليتهما العسكرية على تثبيت مكاسبهما من الأراضي على حساب تنظيم الدولة الإسلامية، والعمل بصورة تدريجية وبدعم متزايد من التحالف الدولي على استرداد المناطق التي ما زالت واقعة تحت سيطرة التنظيم.

١٩ - وفي الأنبار، أقدمت قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي والقوات التابعة لها، وبمساعدة الغارات الجوية التي يشنها التحالف الدولي، على تنفيذ عمليات عسكرية لطرد تنظيم الدولة الإسلامية من معقله وملاذاته الآمنة في المحافظة، ولا سيما في الرمادي والفلوجة والكرمة وهيت والمناطق المحيطة بها. وقد عُزز دور القوات الأنبارية المحلية المشاركة في العملية الرامية إلى استعادة الرمادي التي استولى عليها التنظيم في منتصف أيار/مايو، من خلال تزويدها بستة آلاف رجل من رجال العشائر السنية الذين تلقوا التدريب

العسكري في شهر تموز/يوليه. وفي أواخر تموز/يوليه، نُشرت الوحدة الأولى المكونة من ١٠٠٠ رجل من رجال العشائر السنية الذين أتموا التدريب في الخطوط الأمامية للانضمام إلى الحملة العسكرية التي تنظمها الحكومة ضد التنظيم. وفي غضون ذلك، احتفظت القوات الحكومية بالسيطرة على بلدة حديثة واستولت على سد الحديثة ذي الأهمية الاستراتيجية. ومع أن التنظيم شن هجمات يومية ضد قوات الأمن العراقية في مدينة البغداد، فإن القوات الحكومية والقوات التابعة لها ما زالت تسيطر على المنطقة. وفي محاولة لقطع أحد مصادر التمويل عن التنظيم، أعلنت وزارة الداخلية في ١٦ تموز/يوليه إغلاق معبر طربيل الحدودي بين الأنبار والأردن، الذي كان التنظيم يفرض من خلاله ضريبة على كل شاحنة تدخل المقاطعة وتخرج منها.

٢٠ - وفي صلاح الدين، احتفظت قوى الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي بسيطرتهما على مدينة تكريت والناطق المحيطة بها. واستمرت الاشتباكات المسلحة بين قوات الحكومة والقوات التابعة لها وتنظيم الدولة الإسلامية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى وجه الخصوص في سامراء وتكريت وبيجي. وفي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، شن التنظيم ٢٧ هجوماً انتحارياً في بيجي باستخدام أجهزة متفجرة محمولة على عربات، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف أفراد الأمن. وتواصلت الاشتباكات المسلحة بين القوات الحكومية والتنظيم في محيط مصفاة بيجي التي ما زالت خاضعة لسيطرة التنظيم.

٢١ - وواصلت قوات البشمركة، مدعومةً بقوات الحشد الشعبي والأصول الجوية التابعة للحالف الدولي، ممارسة الضغط على مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في سنجار ونينوى. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، استعادت قوات البشمركة من التنظيم، بمساعدة قوات الحشد الشعبي، ١١ قرية في منطقة الداوق الواقعة جنوب كركوك، وتلى ذلك استعادة ١٢ قرية واقعة غرب كركوك في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وما زالت المناطق المستعادة، بما فيها حقل خباز النفطي، والبنية التحتية الأساسية ونقاط تقاطع الطرق واقعة تحت سيطرة البشمركة.

٢٢ - وظلت بغداد تشهد كل يوم تقريباً أعمال عنف وإرهاب. وقد وقعت أشد الهجمات فتكاً في ١٣ آب/أغسطس عندما تم تفجير قنبلة في السوق في منطقة جميلة الواقعة شرق بغداد، فأودت حسب التقارير بحياة ما لا يقل عن ٤٥ مدنياً وأصاب ٧٢ آخرين بجروح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برزت من جديد ظاهرة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة المثبتة تحت المركبات، حيث وقع ٥٢ هجوماً من هذا النوع، وأدت هذه الهجمات إلى مقتل ٤٣ مدنياً وجرح ٦٨ آخرين. وتواصل يومياً العثور على جثث مجهولة الهوية في المدينة ومناطقها النائية. وفي الكثير من الحالات، كان أسلوب القتل يوحي

بوجود دوافع طائفية أو سياسية. وقد تواصلت أيضاً عمليات الخطف في جميع أنحاء المدينة. وفي ٢ آب/أغسطس، اختطف عشرة فلسطينيين في شرق بغداد، وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أُفيد بقيام إحدى الجماعات المسلحة باختطاف ١٨ عاملاً تركيا في شرق بغداد وقد أُطلق سراحهم بعد عدة أسابيع. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اختطف في شمال شرق بغداد القائم بأعمال نائب وزير العدل، ومسؤول كبير آخر في وزارة العدل وأربعة من حراس الأمن. وأفادت التقارير أن حراس الأمن قد أُطلق سراحهم في وقت لاحق.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة العراق جهودها الرامية إلى تعزيز علاقاتها مع البلدان المجاورة ومع بلدان أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وأجرت وفود حكومية عراقية رفيعة المستوى زيارات رسمية إلى كل من الأردن، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، والكويت، ومصر في إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز التعاون في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، والتماس الدعم للتخفيف من وطأة الحالة الاقتصادية والإنسانية، وتعزيز خطة المصالحة الوطنية، ودعم برنامج الإصلاح الحكومي. وقد تزامنت هذه التطورات مع التوقيع في ١٤ تموز/يوليه على خطة العمل الشاملة المشتركة التي ترمي إلى كفالة بقاء البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية برنامجاً سلمياً. وقد رحبت القيادة السياسية العليا في العراق بالاتفاق، وبينت أن تنفيذه الكامل سيسهم في تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي أوائل تموز/يوليه، وصل إلى طهران راجح الموسوي، سفير العراق الجديد لدى جمهورية إيران الإسلامية.

٢٤ - وواصل العراق جهوده الرامية إلى تطبيع العلاقات مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وكرر وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، أثناء اجتماع عقده مع نظيره العراقي في ٢٢ تموز/يوليه، تأكيد التزام حكومته بتعزيز العلاقات الثنائية مع العراق. وكررت المملكة العربية السعودية تأكيد عزمها على إعادة فتح سفارتها في بغداد وقنصلية لها في إربيل. وقد عين العراق سفيره الجديد لدى المملكة العربية السعودية في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وشاب التوتر العلاقات بين العراق وقطر إثر المبادرة التي تقدمت بها الأخيرة لاستضافة اجتماعات بعض زعماء السنة العراقيين في الدوحة يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر في محاولة منها لإشراكهم في عملية المصالحة الوطنية التي تقودها بغداد. وفي بيان صدر في ٦ أيلول/سبتمبر، قال وزير الخارجية العراقي إن الحكومة القطرية لم تستشر الوزارة وأكد وجوب احترام سيادة العراق. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أعلنت

قطر تعيين سفيرها المقيم الجديد لدى العراق استعداداً لإعادة فتح سفارتها في بغداد في موعد وشيك. وقد وصف وزير الخارجية إبراهيم الجعفري هذا الإعلان بالمؤشر الإيجابي.

٢٥ - وفي أعقاب التفجير الانتحاري الذي وقع في سورتش، بتركيا، في ٢٢ تموز/يوليه، الذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن ارتكابه، واغتيال اثنين من ضباط الشرطة في سيلانينار، بتركيا، الذي أعلن حزب العمال الكردستاني مسؤوليته عن ارتكابه، أكدت حكومة تركيا في ٢٥ تموز/يوليه أنها نفذت ضربات جوية لاستهداف التنظيم في الجمهورية العربية السورية وحزب العمال الكردستاني في شمال العراق رداً على هذه الهجمات الإرهابية. وفي اليوم نفسه، تحدث رئيس الوزراء التركي مع الرئيس بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان، وتحدث الرئيس التركي مع الرئيس معصوم عن هذه العمليات الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قال وزير خارجية تركيا إن بلده يحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أثناء تنفيذ الضربات الجوية في الجمهورية العربية السورية والعراق ويتوخى الحذر الشديد تفادياً لوقوع إصابات في صفوف المدنيين.

٢٦ - وفي ١ آب/أغسطس، دعا رئيس الوزراء العبادي الحكومة التركية إلى احترام سيادة العراق، وفي ٥ آب/أغسطس، أكد وزير الخارجية الجعفري أن حكومته لم تمنح تركيا إذنا بتنفيذ ضربات جوية داخل أرض العراق. وفي بيان صادر في ١٣ أيلول/سبتمبر، أدانت وزارة الخارجية العراقية جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين والأفراد الأتراك، ولكنها وصفت أي توغل في الأراضي العراقية بأنه انتهاك لسيادة العراق. وطالبت حكومة إقليم كردستان بوقف المواجهات وحثت على مواصلة عملية السلام.

٢٧ - وواصل المجتمع الدولي العمل مع العراق على وضع صيغة للاستجابة لمكافحة التطرف العنيف. وشارك وزير الخارجية الجعفري، إلى جانب نائب الأمين العام وممثلي الخاص، في المؤتمر الدولي المعني بضحايا العنف الإثني والديني في الشرق الأوسط الذي عُقد في ٨ أيلول/سبتمبر في باريس. وحضر هذا المؤتمر ممثلون من ٥٦ بلداً و ١١ منظمة دولية وإقليمية. واعتمد المشاركون "خطة عمل باريس"، وهي خارطة طريق تهدف إلى إرشاد استجابة المجتمع الدولي لحماية المجتمعات المحلية التي يستهدفها ويهددها تنظيم الدولة الإسلامية والمنظمات الإرهابية الأخرى لأسباب عرقية أو دينية في العراق والجمهورية العربية السورية.

٢٨ - ونوقشت أيضاً الحالة في العراق والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب خلال المناقشات التي جرت في اجتماع الدورة العادية ١٤٤ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية الذي عُقد في ١٣ أيلول/سبتمبر. وفي أثناء ذلك، واصل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية مناقشة السبل الكفيلة بدعم الحكومة العراقية.

ففي ٣٠ تموز/يوليه، عُقد في مدينة كيبيك، كندا، اجتماع فريق مصغّر تابع للتحالف الدولي بحضور وزير الخارجية الجعفري وممثلي الخاص. وأكد الشركاء في التحالف أن الاستقرار والمصالحة الوطنية مترابطان، وأننا على الأمم المتحدة لما تبذله من جهود من أجل تحقيق الاستقرار، ولا سيما إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري في العراق.

٢٩ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، أكد رئيس الوزراء العبادي أن حكومة العراق تتبادل المعلومات الاستخباراتية مع كل من الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية ومع الجهات الأخرى المعنية بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وتأمّل بأن تنسق مختلف البلدان والتحالفات فيما بينها بشكل وثيق لتقديم الدعم إلى العراق.

ثالثاً - آخر مستجدات أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٣٠ - واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل في إطار شراكة وثيقة مع حكومة العراق لدعم جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي الجامع والحوكمة على نحو يشمل الجميع. وقد التقى ممثلي الخاص بمجموعة واسعة من المحاورين للمتابعة بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي الوطني والبرنامج الوزاري، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز برنامج المصالحة الوطنية.

٣١ - وأجرى ممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية زيارات عديدة إلى إقليم كردستان لحث المحاورين الأكراد على كسر الجمود في المفاوضات بشأن رئاسة إقليم كردستان، ودعم الحوار مع الحكومة الاتحادية بشأن صادرات الطاقة وتقاسم الإيرادات.

٣٢ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، نُظمت حلقة دراسية في بغداد حول موضوع "نقل السلطات في إطار عملية المصالحة الوطنية". وشاركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب رئيس الوزراء في تنظيم الحلقة الدراسية التي حضرها ما يزيد عن ١٢٠ من المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني الذين ناقشوا كيف يمكن دعم المصالحة الوطنية في العراق من خلال نقل السلطات، وتبادلوا وجهات النظر بشأن النظام الاتحادي والنهج المتبعة إزاءه. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قامت البعثة، بالتعاون مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، بتنظيم مؤتمر عن دور صانعي الرأي العام في دعم المصالحة

السياسية والاجتماعية. وقد شارك في هذا المؤتمر ما يزيد عن ١٠٠ شخصية بارزة من الأوساط الإعلامية والأكاديمية ومن المجتمع المدني. وتضمنت التوصيات إعداد استراتيجيات إعلامية هدفها تعزيز المصالحة الاجتماعية والثقافية، والوسائل التي يمكن من خلالها لصانعي الرأي العام أن يسهموا بشكل إيجابي في النهوض بالمصالحة الوطنية والاجتماعية. وقد أنشئت لجنة مخصصة تضم عدداً من المشاركين، لمتابعة تنفيذ التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ١٩ آب/أغسطس في بعثة مشتركة إلى ديالى مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، التابعة لمكتب رئيس الوزراء، لمناقشة أهداف المصالحة الوطنية والاجتماعية مع السلطات المحلية، وكذلك مع قادة المجتمع المحلي والعائدين.

٣٣ - وفي مسعى لتعزيز الدعم المقدم إلى حكومة العراق والتعاون معها، تحاور أيضاً ممثلي الخاص مع ممثلي الدول المجاورة للعراق ودول أخرى في المنطقة. وأجرى زيارة إلى الأردن في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه وزيارة إلى تركيا في ١٨ أيلول/سبتمبر. وبناء على الدعوة التي وجهتها الحكومة القطرية، انضم ممثلي الخاص إلى وزير خارجية قطر وألقى كلمات في مجموعة من الاجتماعات التي عقدت في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر بين القادة السنة العراقيين لمناقشة الوسائل الكفيلة بتوحيد الطائفة السنية لدعم عملية المصالحة الوطنية في العراق. ولقد وجه ممثلي الخاص رسائل هامة إلى المشاركين شملت، في جملة أمور، حثهم على تقديم دعمهم لوحدة العراق وعملية المصالحة الوطنية واحترام الدستور والعملية السياسية، فضلاً عن رفضهم القاطع للإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية.

٣٤ - واتصل ممثلي الخاص أيضاً بطوائف الأقليات العراقية لبحث الوسائل الكفيلة بتحسين حمايتها وتعزيز حقوقها، حيث التقى بالشيخ ستار جبار الحلو، شيخ طائفة الصابئة المندائيين وبالزعيم الروحي الأيزيدي بابا شيخ في معبد لالش في شيخان (محافظة دهوك). وفي إطار التحضير لمؤتمر باريس الدولي المذكور آنفاً المعني بضحايا العنف الإثني والديني في الشرق الأوسط، الذي عقد في ٨ أيلول/سبتمبر، شارك نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية في اجتماع الأمم المتحدة لتبادل الأفكار، الذي نظمته كل من إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو) بشأن موضوع "ضحايا العنف الإثني والديني في الشرق الأوسط"، عقد في باريس، في الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٢ تموز/يوليه.

٣٥ - وواصلت البعثة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة في العراق دعماً منها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونظمت بالاشتراك مع وزارة الدولة لشؤون المرأة والمجلس الأعلى لشؤون المرأة في إقليم كردستان، مؤتمراً وطنياً لمدة يومين عن "تمكين

المرأة من التصدي لأثر الإرهاب“ في إربيل يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس. وقد شارك فيه مسؤولون حكوميون رئيسيون وزعماء دينيون هامون وممثلون عن المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وتضمنت التوصيات الصادرة عن المؤتمر الحاجة إلى تعجيل الجهود الرامية إلى تخليص النساء والفتيات الأسيرات اللواتي احتفظهن تنظيم الدولة الإسلامية وتوفير خدمات شاملة للنساء المتضررات من النزاع.

باء - المساعدة الانتخابية

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحاورها مع المؤسسات الانتخابية والتشريعية العراقية. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر، عقد ممثلي الخاص اجتماعا مع مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمناقشة المجالات ذات الأولوية من أجل استمرار المساعدة الانتخابية، مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية في عام ٢٠١٥. وفي أعقاب المشاورات التي أجريت، اتفقت البعثة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على مجالات التركيز في الدعم الانتخابي، بما في ذلك إدارة نتائج الانتخابات، وعمليات تصويت المرشحين داخليا، وقاعدة البيانات وسجل الناخبين، والإطار القانوني، وتسجيل الأحزاب السياسية، والجوانب الجنسانية. وتعمل البعثة الآن على تعديل قدراتها في مجال المساعدة التقنية من أجل تلبية الاحتياجات التي تم تحديدها.

٣٧ - وواصلت البعثة أيضا متابعة التقدم المحرز في المناقشات بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان لتحديد أدوارها ومسؤولياتهما. وأبلغ رئيسا المؤسستين الانتخابيتين بشكل منفصل نائب ممثلي الخاص في آب/أغسطس بأنه تم إحراز تقدم في وضع مذكرة تفاهم بين هئتي إدارة الانتخابات.

٣٨ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أصدرت رئاسة إقليم كردستان مرسوما يحدد تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٠ آب/أغسطس. وكررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان، خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لأعضاء السلك الدبلوماسي في إربيل في ١٩ آب/أغسطس، ما ذكرته في وقت سابق بأنها تحتاج إلى ما لا يقل عن ١٨٠ يوما ابتداء من تاريخ صرف الأموال وسن قانون الانتخابات من أجل تنظيم انتخابات في الإقليم. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، طلب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان دعم البعثة في إنشاء مركز المفوضية الخاص بإدخال البيانات، وتجهيز منظومة إدارة نتائج الانتخابات، وتنظيم حلقات عمل بشأن بناء القدرات.

٣٩ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات استلام طلب جديد من مواطنين من البصرة يدعو إلى تحويل محافظة البصرة إلى إقليم. وبعد مراجعة الأسماء والتوقعات المؤيدة للطلب استناداً إلى سجل ناخبي البصرة لدى المفوضية، أعلنت هذه الأخيرة في ١٨ آب/أغسطس أن الأسماء والتوقعات الصحيحة وصلت إلى نسبة ٢ في المائة، وهو الحد المطلوب من أجل الخطوة الأولى من العملية، على النحو المنصوص عليه في قانون تكوين الأقاليم (القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٨). ووقع على الطلب ما مجموعه ٥٧ ٩٣٣ مواطناً من البصرة، تطابقت أسماء ٢١٢ ٤٦ مواطناً منهم مع أسماء واردة في قائمة الناخبين التي تملكها المفوضية، أي ما يشكل ٢,٦ في المائة من ناخبي البصرة المسجلين البالغ عددهم ٥٩٩ ١٧٤١ ناخباً. وبناء على ذلك، أعدت المفوضية خطة تنفيذية وميزانية للعملية وقدمتهما إلى مجلس الوزراء. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن مخصصات في الميزانية لتمويل الأنشطة التالية.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٤٠ - لا يزال النزاع المسلح المتواصل وأعمال العنف والإرهاب تحدث خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في العراق. ففي الفترة من ١٣ تموز/يوليه إلى ١٦ أيلول/سبتمبر، سجّلت البعثة ما لا يقل عن ٧٨٥ ٤ إصابة في صفوف المدنيين (١٧٣٩ قتيلاً و ٣٠٤٦ جريحاً)، وبذلك وصل مجموع القتلى والجرحى من المدنيين في العراق منذ بداية عام ٢٠١٥ إلى ما لا يقل عن ٤٥٧ ١٨ شخصا (١٢٣ ٦ قتيلاً و ٣٣٤ ١٢ جريحاً).

٤١ - ووردت إلى البعثة تقارير عديدة يدعى فيها ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين بطريقة تبدو ممنهجة وواسعة الانتشار، لا سيما على يد تنظيم الدولة الإسلامية. وتشمل التقارير هجمات استهدفت بشكل مباشر المدنيين والبنية التحتية المدنية، وعمليات قتل، وعمليات اختطاف، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والتجنيد القسري للأطفال، والتدمير العاشم لممتلكات المدنيين ونهبها، والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية. ولا يزال أفراد الأقليات والنساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون معرضين بشكل خاص للانتهاكات. ويقدر أن ما يصل إلى ١٥٠٠ امرأة وطفل، أغلبهم من الطائفة الأيزيدية، لا يزالون محتجزين لدى تنظيم الدولة الإسلامية.

٤٢ - ووقع الهجوم المباشر الأشد فتكاً ضد المدنيين في محافظة ديالى في ١٧ تموز/يوليه مع بدء الاحتفال بعيد الفطر. إذ تم تفجير سيارة محملة بالمتفجرات في سوق ناحية خان بني سعد، مما أدى إلى قتل ما لا يقل عن ١٠٨ مدنيين (منهم ثلاثة ضباط شرطة) وجرح ١٦٧ شخصاً آخرين (منهم سبعة ضباط شرطة). وأبلغ عما لا يقل عن ٢٠ مفقوداً،

معظمهم من المدنيين، ولم يتم العثور عليهم حتى الآن. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هذا الهجوم من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. ووقع هجوم مماثل في ١٠ آب/أغسطس عندما قام انتحاري يقود سيارة محملة بالمتفجرات باستهداف سوق مزدحمة على مقربة من مدينة بعقوبة، مما أسفر عن قتل ما لا يقل عن ٦١ شخصا وجرح ما لا يقل عن ٨٨ آخرين، من بينهم أربعة أطفال. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية أيضا مسؤوليته عن هذا الهجوم.

٤٣ - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية اختطاف من يعارضون أيديولوجيته وحكمه وقتلهم ومعاقبتهم. وشمل ذلك قادة دينيين، وعاملين سابقين في القطاع العام، وصحفيين، ومحامين، وأكاديميين، وطلابا، ومرشحين سابقين في الانتخابات، وأفرادا من قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي، وأشخاصا مرتبطين بالأحزاب السياسية التي تعارضه. ومن الأمثلة على ذلك، إعدام التنظيم علنا في الرمادي في تموز/يوليه ثمانية مدنيين أتهموا بالتعاون مع قوات الأمن العراقية؛ واختطاف ٥٣ موظفا تابعين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ٢٤ تموز/يوليه في الموصل، وقتل ٢٨ منهم في اليوم التالي؛ والإعدام العلني لإمام مسجد حامد في الموصل بسبب انتقاده المزعوم للجماعة الإرهابية، والإعدام العلني لصحفي في الموصل في آب/أغسطس. وقام التنظيم، أيضا في آب/أغسطس في الموصل، بنشر قائمة تضم أكثر من ٢٠٠٠ اسم لأفراد ادعى إعدامهم. كما قتل التنظيم أربعة صحفيين وأعدم خمسة أشخاص يزعم أنهم كانوا مرتبطين بتحالف "المتحدين" (منهم ثلاث مرشحات من قائمة "المتحدين").

٤٤ - واستمر تنظيم الدولة الإسلامية أيضا في اختطاف المدنيين وتدمير المباني التي لها أهمية دينية وثقافية. ففي أعقاب هجوم بالأجهزة المتفجرة المرتجلة استهدف عناصر من التنظيم في قضاء الحويجة بكر كوك في ١٨ آب/أغسطس، اختطف التنظيم ما لا يقل عن ٩٠ مدنيا في الحويجة في الفترة من ٢ إلى ٧ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٢ آب/أغسطس و ١٢ أيلول/سبتمبر على التوالي، دمر التنظيم أيضا كنيستين تابعتين لطائفة السريان الأرثوذكس في الموصل.

٤٥ - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية فرض قيود صارمة على السفر داخل المناطق الخاضعة لسيطرته، بما فيها الموصل والحويجة والشرقاط. ولا تزال المعاملات بين تجار الموصل والتجار من خارجها محدودة جدا لأن التنظيم يلزم تجار الموصل بتحديد كفيل وتقديم ممتلكات كضمان عند السفر من أجل التأكد من عودتهم. كما قام التنظيم بإغلاق معظم خدمات الإنترنت في الموصل في منتصف آب/أغسطس تقريبا. وماتت أربع أسر (تضم ٢٠ شخصا على الأقل) جوعا وعطشا خلال محاولتها الفرار من التنظيم عبر جبال حميرين في محافظة

صلاح الدين في ١٥ تموز/يوليه على وجه التقريب. وفي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن التنظيم اختطف عدداً غير محدد من الأسرى في جبال حميرين. ووردت أيضاً تقارير تفيد بأن التنظيم قتل مدنيين متهمين بتهرب الأشخاص من المناطق الخاضعة لسيطرته.

٤٦ - وواصلت البعثة أيضاً تلقي تقارير تزعم أن جماعات مسلحة وميليشيات موالية للحكومة ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان أفراد طائفة السنة العرب مستهدفين بصورة خاصة، ولا سيما في ديالى. إذ اختطف في ١٢ آب/أغسطس نحو ٥٠ من أفراد طائفة العرب السنة في قضاء بعقوبة بمحافظة ديالى؛ وعثر على ما لا يقل عن ١٧ من جثثهم في نهر ديالى في وقت لاحق من اليوم نفسه. وأفادت التقارير بأن كثيراً من عمليات الاختطاف وقعت عند نقاط تفتيش تديرها قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها أو بالقرب من هذه النقاط. وأفادت التقارير بأنه في ١ أيلول/سبتمبر، قام أفراد من الميليشيات باختطاف ما لا يقل عن ٤٠ شخصا من أصل عربي سني قرب قضاء البلد، بمحافظة صلاح الدين. ولا يعرف مصير ومكان وجود المختطفين. ووردت أيضاً تقارير عن قيام أشخاص يرتدون زي البشمركة بتدمير منازل وهياكل في مناطق يسكن فيها العرب السنة في جلولاء بمحافظة ديالى في ١٦ آب/أغسطس أو في تاريخ قريب منه.

٤٧ - وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتوثيق ٩٦ حادث انتهاك ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولاحظت الأمم المتحدة حدوث انخفاض في عدد الحوادث المبلغ عنها بسبب تعذر الوصول إلى السكان المتضررين وزيادة التشريد. ولا يزال القتل والتشويه من أكثر الانتهاكات التي يتم توثيقها، إذ أبلغ عن ٣٣١ إصابة في صفوف الأطفال (١٣٥ قتيلاً و ١٩٦ جريحاً). وأفادت التقارير بأن القتال بين طرفي النزاع أودى بحياة ٦٣ طفلاً، فيما أدت الهجمات الإرهابية إلى قتل ٧٢ طفلاً وجرح ٩٩ آخرين، معظمهم في ديالى وبغداد.

٤٨ - ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية تجنيد الأطفال في نينوى، ولا سيما في الموصل وتلعفر، وكذلك في الأنبار. وقام التنظيم بنشر صور وتسجيلات فيديو في وسائل التواصل الاجتماعي تبين تدريب فتیان، وارتكاب فتیان جرائم، بما في ذلك قتل المدنيين و/أو تشويههم و/أو تعذيبهم. وأفادت التقارير أيضاً بأن التنظيم قتل بعض مقاتليه القصر. ففي ١٨ آب/أغسطس، قتل التنظيم ١٨ قاصراً في الموصل بسبب فرارهم من خط المواجهة في الأنبار. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار المنتسبين إلى قوات الحشد الشعبي في تجنيد الأطفال واستخدامهم في مناطق النزاع وبغداد والبصرة يظل مسألة تثير قلقاً بالغاً. وذكرت

التقارير أيضاً أن الأطفال يشاركون في العمليات القتالية إلى جانب قوات الحشد الشعبي في محافظتي الأنبار ونيوى.

٤٩ - وفي ١٢ آب/أغسطس، أعدمت حكومة إقليم كردستان ثلاثة أشخاص أدينوا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ باختطاف فتاتين وقتلهما. وكانت هذه أول عملية إعدام في إقليم كردستان العراق منذ أن اتخذت حكومة إقليم كردستان في عام ٢٠٠٨ قراراً غير رسمي بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام. وفي وقت لاحق من آب/أغسطس، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن خيبة أمله العميقة إزاء هذا التطور، وحث حكومة الإقليم على تجديد التزامها بقرارها غير الرسمي بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام وإضفاء الطابع الرسمي عليه.

٥٠ - ولا يزال العراق يفتخر بثقافة حرية التعبير السائدة فيه ويهدف إلى أن يكون نموذجاً للمنطقة. لكن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة مرة أخرى عدداً متزايداً من التقارير عن تعرض متظاهرين وصحفيين للمضايقة أو الاعتداء على أيدي أشخاص مجهولي الهوية. كما تلقت البعثة تقارير عن صحفيين تعرضوا للمضايقة على أيدي قوات الأمن أو الأفراد المرتبطين بها أثناء المظاهرات العامة ضد الفساد وسوء الخدمات العامة التي نظمت في بغداد في ٧ و ١٤ و ٢١ آب/أغسطس. وتعرض إعلاميان للاعتداء في مظاهرة مماثلة نظمت في محافظة كربلاء في ١٤ آب/أغسطس. وفي ١٧ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن قوات الأمن في البصرة أطلقت النار على متظاهرين، مما أدى إلى مقتل محتج وجرح ثلاثة آخرين، وفي ٢٢ آب/أغسطس، هاجم رجال مسلحون مجهولو الهوية محتجين أمام مجلس محافظة البصرة.

دال - مخيم العراق الجديد ومخيم الحرية

٥١ - لا يزال نقل من تبقى من سكان مخيم الحرية إلى أماكن آمنة وخالية من المخاطر خارج العراق هو الحل الوحيد النهائي والدائم بالنسبة لأولئك السكان. ومن المقرر أن ينتهي في الأشهر المقبلة تمويل أعمال الأمم المتحدة لرصد أنشطة المخيم. وبدون المزيد من التمويل، سيتوقف رصد حقوق الإنسان.

٥٢ - وفي ٤ آب/أغسطس و ١٤ أيلول/سبتمبر، كرر ممثلي الخاص تأكيد التزام الأمم المتحدة بمذكرة التفاهم الحالية بين حكومة العراق والأمم المتحدة خلال اجتماعه مع لجنة حكومة العراق المشرفة على مخيم الحرية. كما أعطى ضمانات بأن الأمم المتحدة ستواصل رصد حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية والإبلاغ عنهما.

٥٣ - وقامت مستشارتي الخاصة المعنية بنقل سكان مخيم الحرية إلى خارج العراق، الأمانة العامة المساعدة جين لوت، بزيارة رسمية إلى بغداد في ١٤ أيلول/سبتمبر، وقدمت خلالها إلى لجنة الحكومة إحاطة إعلامية بشأن التقدم المحرز في نقل السكان، وحددت التدابير الرامية إلى المساعدة في تعزيز العملية. وخلال هذا الاجتماع، وافقت الحكومة على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد فرص لنقل سكان المخيم والنظر مرة أخرى في السماح لممثلي السلك الدبلوماسي في العراق بزيارة المخيم. وفي غضون ذلك، ستواصل الأمم المتحدة استكشاف السبل الكفيلة بتشجيع الدول على مساعدة حكومة العراق في نقل سكان مخيم الحرية المتبقين إلى أماكن آمنة وخالية من المخاطر خارج البلد.

٥٤ - وأخذت العملية زخماً على الرغم من التحديات التي شهدتها كل مراحل عملية النقل، ولا سيما مقاطعة المجموعة هذه العملية من حين لآخر. فحتى الآن، قامت الأمم المتحدة باستعراض المطالبات الإنسانية لجميع سكان المخيم، ووجد أكثر من ٨٠٠ فرد حلولاً إما من خلال إعادة قبولهم في بلدان ثالثة أو نقلهم إلى هذه البلدان. ويتمثل الهدف الحالي في نقل ٣٠٠ شخص إضافي من سكان المخيم بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وهو ما سيرفع مجموع عدد سكان المخيم الذين غادروا العراق إلى ١١٠٠ شخص. وسيمثل هذا الرقم أكثر من ثلث عدد السكان المسجلة أسماؤهم لدى الأمم المتحدة.

هاء - المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية

٥٥ - ما زال أكثر من ٨,٦ ملايين شخص في جميع أنحاء العراق، أو قرابة ٢٥ في المائة من سكان البلد، في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا يشمل ٣,٢ ملايين من المشردين من ديارهم المنتشرين في أكثر من ٤٠٠ موقع. وتعكس هذه الأرقام زيادة تفوق ٤٠٠.٠٠٠ محتاج للمساعدة منذ تقرير الأخير، بالإضافة إلى ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ سوري يستضيفهم العراق أصلاً.

٥٦ - وبفضل الدعم السخي المقدم من جهات مانحة عديدة، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها والحكومة مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء العراق، إذ بلغ متوسط عدد المستفيدين من المساعدة المتمثلة في توفير الأغذية والأدوية والمأوى والمياه والحماية مليوني شخص شهرياً. غير أن تمويل الاستجابة الإنسانية لا يتطابق مع احتياجات العراق الآخذة في الازدياد. فهو لا يغطي حالياً سوى ٥٢ في المائة من احتياجات العام بأكمله و ٤٠ في المائة من احتياجات تمويل النداء ذي الأولوية القصوى في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وستضطر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية

عما قريب إلى تعليق المئات من برامج وأنشطة إنقاذ الحياة، أو إلى إنهاؤها بسبب الافتقار إلى التمويل.

٥٧ - وسعياً لضمان مواصلة تقديم المساعدة الغذائية الحيوية، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تقليص قيمة القسائم الغذائية وحجم حصص الإعاشة. وتلقى ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين قسائم غذائية في آب/أغسطس، في حين خُفضت قيمة القسائم المتعلقة باحتياجاتهم في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وتلقى ٨٢٤ ٠٠٠ مستفيد إضافيين دعماً في شكل مساعدة عينية. وقدّمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مساعدة في حالات الطوارئ أتاحت للسكان الريفيين في السلیمانية وكركوك والأنبار زيادة إنتاج الخضروات، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر المعيشية التي تعولها نساء، حيث استفاد من ذلك ٤ ٠٥٠ أسرة معيشية.

٥٨ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها رصد نقاط التفشي من أجل مساعدة المدنيين، حيث قدموا مساعدة قانونية إلى ٧٦ ٤٠٠ من المشردين داخلياً وقيّموا احتياجات ١٢٧ ٠٠٠ شخص. ووفّرت المنظمة الدولية للهجرة، في إطار برنامجها المتعلق بالدعم النفسي والاجتماعي، جلسات استشارة استفاد منها ١٢ ٤٠٢ من الأشخاص، غالبيتهم من الأقليات. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي إلى ٧٠ ٠٠٠ من الأطفال المشردين واللاجئين. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم مراكز المرأة التي قدمت معلومات وخدمات متعلقة بالعنف الجنساني إلى ٢٩ ٥٣٠ امرأة وفتاة. ومضى صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز قدرات ١٦ من الأفراد النظاميين في مجال العنف الجنساني. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة مالية إلى ستة مكاتب للمساعدة القانونية في محاكم في بغداد والبصرة وإربيل والسلیمانية ودهوك، وإلى ستة مكاتب للمساعدة القانونية في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً في إربيل ودهوك.

٥٩ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير المأوى لـ ١١٣ ٠٠٠ من المشردين داخلياً في ١٧ مخيماً في جميع أنحاء العراق، وشيدت ثلاثة مخيمات جديدة، وأكملت أعمال إصلاح ١٢٢ مركزاً جماعياً و ١ ٢٥٠ وحدة من وحدات إيواء الأسر. وفي آب/أغسطس، سلّم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للسلطات المحلية وحدات إيواء ومرافق بنية تحتية جاهزة لإسكان ١ ٨٢٤ من المشردين داخلياً في مخيم بحركة في إربيل. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة ٦٥ ٣٨٢ مشرداً من خلال توزيع مجموعة مواد غير غذائية موسمية و ٦٥٨ خيمة و ٣٤٥ مقطورة سكنية. وفي

أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدمت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وتسعة شركاء من المنظمات غير الحكومية مساعدة مشتركة لإنقاذ الحياة من خلال آلية الاستجابة السريعة لما يقدر بنحو ٦,٣ ملايين من المشردين في الآونة الأخيرة والفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها في الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك.

٦٠ - وقدمت اليونيسيف الدعم لما يزيد على ٧ ٠٠٠ أسرة معيشية من خلال برنامجها للمساعدة النقدية الطارئة، ووزعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية على ٦٠٠ أسرة مشردة، كما قدمت المنظمة الدولية للهجرة خدمات النقل إلى ٢ ٩٩٠ شخصا.

٦١ - وأوصلت اليونيسيف لقاحات روتينية ضد الحصبة إلى أكثر من ٧٨ ٠٠٠ طفل ودعمت حصول ١٤٤ ٠٠٠ من الأطفال المتضررين من النزاع على خدمات مراقبة النمو والتغذية. ولغرض القضاء التام على شلل الأطفال، احتفلت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة باليوم الوطني للتحصين ضد شلل الأطفال، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بهدف تلقيح ٩,٥ ملايين طفل دون سن الخامسة. ومع أن اسم العراق قد حُذف في أيار/مايو ٢٠١٥ من قائمة البلدان التي يوجد فيها شلل الأطفال، لم تتمكن بعثة تقييم مشتركة أوفدها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في آب/أغسطس من تأكيد عدم وجود حالات إصابة بفيروس شلل الأطفال متبقية في العراق، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار إلى آليات المراقبة الفعالة في منطقتي بغداد والنجف ذاتي الأولوية العالية.

٦٢ - ورغم الاستثمار الكبير من جانب حكومة العراق، فإن الأضرار التي لحقت البنى التحتية المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي أضعفت النظام إلى درجة أدت إلى تفشي وباء الكوليرا بكثرة في محافظتي بغداد والنجف في أيلول/سبتمبر. وبدعم من الأمم المتحدة، تمكنت وزارة الصحة من احتواء تفشي الوباء، الذي تجاوز عدد المصابين به حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠ ١ شخص نجوا من الموت بفضل تلقيحهم العلاج المناسب.

٦٣ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى ٢١ وحدة توليد و ٨٠ وحدة للرعاية الصحية الأولية، مما مكن من إجراء ٣ ٥٩٦ ولادة بمساعدة طبية. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى ١٨ ٠٤١ من المشردين داخليا و ٨٢٠ مجتمعا مستضيفا و ٢٠١ من الأخصائيين الصحيين، وذلك بتيسير الحصول على الرعاية الصحية الأولية وبناء قدرات نظام الرعاية الصحية الوطني وتوفير اللوازم وإنشاء العيادات الصحية المتنقلة والثابتة.

وبدعم من منظمة الصحة العالمية والشركاء في مجموعة الصحة، تلقى ٦٩١ ٦٥٨ ٢ من المستفيدين خدمات الرعاية الصحية من خلال الاستشارات الطبية.

٦٤ - وأتاحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فرص التعليم الثانوي لما عدده ١٤ ٥٠٠ من المرشدين داخليا في المخيمات والمجتمعات المستضيفة، وشيدت في ٢٣ آب/أغسطس مدرسة جاهزة في السليمانية تُسع ٥٠٠ طالب. واشتركت اليونسكو والسلطات العراقية، بما في ذلك ممثلون إقليميون أكراد، في تنسيق ورصد إجراء الامتحانات النهائية للطلبة المرشدين في الجامعات العامة. وفي آب/أغسطس، قدمت اليونسكو واليونيسيف مساعدة إلى نظام التعليم استفاد منها أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من الأطفال والشباب المرشدين وشيدتا مدارس جاهزة لاستقبال ١٥ ٠٠٠ من الأطفال المرشدين.

٦٥ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما في مدينة تكريت وما حولها، وذلك من خلال آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري. ويجري العمل حاليا لإنجاز العديد من مشاريع البنية التحتية التي حددتها السلطات المحلية في قطاعات المياه والكهرباء والصحة والتعليم وتستهدف ٨٥ ٠٠٠ شخص من مجموع الذين عادوا حاليا إلى تكريت وعددهم ١٣٣ ٠٠٠ شخص. وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان تكريت كان يبلغ في السابق ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. وبدأ في ٢٤ آب/أغسطس تنفيذ مشروع للنقدية مقابل العمل استخدم فيه ٢٠٠ شخص يوميا في تأهيل البنى التحتية العامة عن طريق شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية محلية. وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تشغيل مركز المعلومات، الذي أنشئ في إطار مبادرة مشتركة بين الوكالات تمولها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة. ولجأ أكثر من ٨٥٠ مشردا إلى مركز المعلومات لتحصيل معلومات ولتلقّي المشورة بشأن الحصول على الخدمات الإنسانية.

٦٦ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة أعلاف المواشي لمساعدة ٤ ٠٠٠ أسرة معيشية من اللاجئين السوريين في دهوك وإربيل. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لسبعة مرافق للرعاية الصحية الأولية في مخيمات اللاجئين، مما ساعد في إجراء ١ ١٠٧ ولادات. وقدمت اليونيسيف المزيد من الدعم المحدد لتغطية مرتبات معلمي اللاجئين السوريين، فيما أتاحت اليونسكو فرص التعليم الثانوي لما عدده ٤ ٥٠٠ لاجئ. وقدم برنامج الأغذية العالمي العون لحوالي ٥٠ ٠٠٠ لاجئ في الشهر في شكل مساعدات عينية وقسائم غذائية،

وذلك بعد إجراء تقييم شامل للأمن الغذائي ولأوجه الضعف في تموز/يوليه. وكفلت منظمة الصحة العالمية عدم انقطاع الإمداد بالأدوية واللوازم الطبية في المخيمات والمجتمعات المستضيفة.

٦٧ - وبدءاً من منتصف أيلول/سبتمبر، شرعت اليونسكو، بالاشتراك مع وزارة التعليم، في التحضير لإنشاء مركز المناهج الدراسية الوطني العراقي. وواصلت اليونسكو تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل حفظ وإدارة التراث الثقافي في العراق. وفي إطار برنامج بناء القدرات في سياق المبادرة المتقدمة للمساعدة في مجال الهجرة، الذي يشترك في إدارته العراق والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة، تلقى ١٠٦٣ مسؤولاً تدريباً في مجال إدماج السكان المشردين، وإعادة إدماج العائدين، وتسوية المنازعات على الأراضي والممتلكات، ونظم إدارة الحدود لمكافحة الهجرة غير الشرعية، كما أُجريت ١٠ عمليات تقييم بشأن هجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ويسرّ مشروع الشرطة المجتمعية الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة إجراء مناقشات ووضع مناهج لتدريب الشرطة.

واو - القضايا الأمنية والتشغيلية

٦٨ - على الرغم من استمرار الاهتمام، ما زال يتعين على الأمم المتحدة أن تبرم اتفاق مركز البعثة لصالح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ولا يزال عدم وجود اتفاق من هذا القبيل يحد من فعالية عمليات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من عدم استقرار البيئة الأمنية في العراق، ما زالت عمليات الأمم المتحدة مستمرة. فقد اختُطف موظف محلي تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٦ أيلول/سبتمبر ثم أُفرج عنه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بفضل جهود بذلتها قوات الأمن العراقية. وللأسف، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالموظف التابع للبعثة المختطف في ٢٦ نيسان/أبريل، حيث لا يزال مكان وجوده مجهولاً. وإنني أحث بقوة حكومة العراق على بذل كل جهد ممكن لضمان الإفراج عنه.

٦٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري على أساس استرداد التكاليف، وبناء أماكن إيواء جديدة لزيادة مساحة أماكن الإقامة. وسعى لمواجهة ازدياد عدد ركاب الرحلات بين بغداد والمراكز الأخرى، ولا سيما إربيل، عززت البعثة أسطولها بطائرة ذات محرك مروحي عنفي تسع ١٩ مقعداً.

٧٠ - وتدأب حكومة العراق على استعراض الترتيبات الأمنية في بغداد، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالمنطقة المعروفة باسم المنطقة الخضراء. وترصد البعثة التطورات وتظل على اتصال وثيق بالسلطات المعنية من أجل كفالة ألا تؤثر التغييرات التي تجريها تلك السلطات تأثيراً سلبياً على سلامة وأمن أفراد البعثة ومبانيها وعملياتها.

زاي - تنفيذ توصيات بعثة التقييم الاستراتيجي

٧١ - طلب إلى مجلس الأمن في قراره ٢٢٣٣ (٢٠١٥) أن أقدم تقريرا يتضمن تفاصيل أوفى عن توصيّي بتتقيح وتحديد أولويات مهام البعثة. وبدأت البعثة عملية غايتها تنفيذ هذه الأنشطة ذات الأولوية بالتشاور الكامل مع حكومة العراق، وفي إطار الاستجابة لاحتياجاتها وللتطورات التي تشهدها الحالة في البلد. وعقدت اجتماعا مع رئيس الوزراء العبادي في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وناقشت معه أمورا منها سبل دعم الأمم المتحدة لخطته الإصلاحية، بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد. واتفقنا أيضا على أن تدمج حكومة العراق أهداف التنمية المستدامة في سياساتها الاقتصادية والبيئية بدعم من الأمم المتحدة وفريقها القطري. واتفقنا كذلك على أن تتعاون الأمم المتحدة وحكومة العراق على وضع وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التطرف العنيف.

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، اتصل ممثلي الخاص ونوابه بوزير الخارجية، إبراهيم الجعفري، وبغيره من كبار المسؤولين في الدولة. وما زال تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين يشكل تحديا، وذلك بالنظر إلى القيود المالية الشديدة. ويستمر نظام الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في بذل الجهود الرامية إلى الحصول على الدعم الضروري لتنفيذ العمليات الإنسانية العاجلة.

٧٣ - وقد ضاعف ممثلي الخاص جهوده بغية تشجيع الحوار السياسي من خلال سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى الحاجة الملحة إلى مزيد من الإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق، يسّرت البعثة عمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وأُجريت أيضا عمليات تقييم داخلية لتحديد المجالات التي يمكن فيها تقديم المساعدة في المسائل المتعلقة بسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، ولكي يتسنى تعزيز الفعالية الإجمالية في مثل هذه الأنشطة من خلال الجهد الجماعي الذي يبذله وجود الأمم المتحدة في العراق، بدأت عملية لصياغة إطار استراتيجي متكامل. وتتوخى هذه العملية تحسين تحديد أهداف وأنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالمسائل السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية، بالاسترشاد برؤية استراتيجية مشتركة للعراق تقوم على تحليل مستكمل للحالة، وذلك دعما لشعب العراق ولرغبته في تحقيق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، سيعاد النظر في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ضوء الأولويات المستجدة للعراق ومنظومة الأمم المتحدة، بالاسترشاد بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٣ (٢٠١٥).

رابعاً - الملاحظات

٧٤ - وفي ظل البيئة الأمنية غير المستقرة في العراق الذي يواجه بشكل متزايد تحديات اقتصادية واجتماعية وتحديات هيكلية أخرى، أوصل الشعب العراقي صوته بالوسائل السلمية، وطالب الحكومة بتحسين أداء الدولة والحكومة، ومكافحة الفساد. وتشكل الإصلاحات التي تؤدي إلى القضاء على الفساد، وترشيد المؤسسات الحكومية، وتزويد الحكومة بالخبرات التي هي في أمس الحاجة إليها، وتحسين تقديم الخدمات إلى شعب العراق، خطوات هامة نحو تعزيز الوثوق والثقة في الحكومة وفي الآفاق المستقبلية للعراق وشعبه، وسيكون لها أثر إيجابي في تعزيز الوحدة الوطنية والتعجيل في عملية المصالحة. ومن الضروري أن تستثمر الحكومة هذه الفرصة وحسن نية الشعب لتنفيذ إصلاحات مجدية. ولذا فإنني أرحب بتأييد مجلس النواب هذه الإصلاحات وأشدد على أن الطريق إلى الإصلاحات في العراق يتطلب التعاون والتشاور السياسيين على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومة مواصلة تمكين الشعب العراقي من إيصال صوته بالوسائل السلمية لتحديد شكل مستقبله. ولهذه الغاية، يجب على حكومة العراق أن تبذل قصارى جهدها لتكفل الاحترام والحماية الكاملين لحق المواطنين في حرية التعبير والتجمع.

٧٥ - ومن المهم أن تواصل حكومة العراق مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، وهي تحتاج لهذا الغرض إلى دعم متزايد وأكثر فعالية من بلدان المنطقة ومن المجتمع الدولي على نطاق أوسع، وبخاصة من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

٧٦ - وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن نظر الحكومة والقوى السياسية والمجتمع المدني في العراق أن ثمة حاجة إلى المضي قدماً في المصالحة الوطنية من أجل التوصل إلى تسوية تاريخية. ولذا فإن إصلاحات الحكومة يجب أن تقترن بمجهود متواصلة للتشجيع على قيام نظام سياسي جامع في العراق، ومكافحة إيديولوجية التطرف. وإنني أحث القيادة السياسية في العراق، وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين، على العمل معاً بشكل وثيق لتنسيق جهودهم في هذا الصدد. وأحث أيضاً الكتل السياسية على التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق على سن التشريعات التي ستساند عملية المصالحة الوطنية، وأحث القيادة السياسية العراقية على مواصلة جهودها لتعزيز دعم مكافحة الإرهاب.

٧٧ - ومن المهم للغاية أن تظل القيادة السياسية في العراق موحدة لمعالجة التحديات العديدة التي يواجهها البلد. ولذا فإنني أحث الكتل السياسية في إقليم كردستان العراق على التوصل، دون مزيد من التأخير، إلى توافق في الآراء على رئاسة حكومة إقليم كردستان. وأكرر كذلك الدعوة التي وجهتها إلى بغداد وإربيل لمواصلة الالتزام بإجراء المفاوضات في محاولة

للتوصل قريبا إلى تفاهم متبادل بشأن اتفاقهما المشترك المتعلق بصاردات الطاقة وتقاسم الإيرادات، فضلا عن إيجاد حل دستوري شامل وعادل لجميع المسائل العالقة الأخرى.

٧٨ - وإنني أدين بأشد العبارات أعمال القتل والاختطاف والاعتصاب والتعذيب التي يواصل تنظيم الدولة الإسلامية ارتكابها في حق العراقيين، فضلا عن تجنيده الأطفال واستخدامهم، وتدميره المنهجي لتراث ثقافي لن يُعوّض. وما زلت أشعر بالهلع من استمرار تنظيم الدولة الإسلامية في استهداف الأقليات وأولئك الذين يعارضون أيديولوجيته، بما في ذلك قتل مرشحي الانتخابات والصحفيين. وإنني أحث حكومة العراق على بذل أقصى ما في وسعها لتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة. وأود أيضاً أن أذكر جميع الأطراف التي تشارك في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية بأن العمليات العسكرية يجب أن تنفذ بأقصى درجات العناية لتفادي سقوط ضحايا في صفوف المدنيين وانتهاك حقوق المدنيين، وتوخي الاحترام التام للقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني. وأود كذلك تأكيد ضرورة أن تحرص جميع الأطراف المعنية في المنطقة، في سياق تنفيذها أنشطة مكافحة الإرهاب وبناء السلام وتسوية النزاعات، على مراعاة حماية النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف الجنسي.

٧٩ - وما زال النزاع في العراق يستمر بلا هوادة ويتسبب في تشريد جماعي داخل البلد. ويضم العراق الآن ثالث أكبر مجموعة من المشردين داخليا في العالم، حيث سُرد ٣,٢ ملايين شخص منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وإن وصول عشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين من جميع أنحاء المنطقة إلى أوروبا في الآونة الأخيرة يؤكد الظروف الإنسانية الرهيبة التي يواجهها ملايين العراقيين الآن. ويمكن أن يسير مئات الآلاف على خطاهم، إذا لم تُبذل جهود أكبر لتخفيف معاناة أكثر من ٨ ملايين من العراقيين الذين يحتاجون إلى مساعدتنا، بمن فيهم المشردون داخليا. ونظراً إلى أن الشتاء بات على الأبواب، فإن الاستثمار العاجل لتحسين ظروف المعيشة في المخيمات وفي المجتمعات المحلية التي تستضيف بسخاء الأسر المشردة بغض النظر عن انتمائها الإثني وعقيدتها يمكن أن يكون بديلا فعالا يحتمل أن يؤدي غيابه إلى تواصل تدفق العراقيين إلى خارج البلد. ومع تزايد حدة النزاع، يحتمل أن يحتاج ١,٤ مليون شخص إضافي إلى مساعدات لإنقاذ أرواحهم قبل نهاية عام ٢٠١٥. ورغم ذلك، فإن الأنشطة الإنسانية في العراق ما زالت تعاني من نقص شديد في التمويل. فحتى الآن، لم يُموّل سوى ما نسبته ٣٤ في المائة من مبلغ ٤٩٨ مليون دولار المطلوب في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في العراق، التي أطلقت في حزيران/يونيه للنصف

الثاني من عام ٢٠١٥. ولذا فإنني أناشد شركاء العراق الإقليميين والدوليين أن يساهموا على وجه الاستعجال في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية.

٨٠ - ويجب على حكومة العراق أن تواصل إيلاء الأولوية لبسط الاستقرار وإعادة التأهيل في المناطق المحررة، ولا سيما في ضوء المعدل المخيف للعراقيين الفارين من الحرب والاضطهاد والفقر بحثاً عن ملاذ في الخارج. ومن المهم جداً أن تواصل الحكومة تنفيذ تدابير ترمي إلى كفالة عودة المشردين إلى مواطنهم الأصلية عن طريق إعادة بسط القانون والنظام وإنفاذهما في تلك المناطق وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة تقديم المساعدة عن طريق بذل مساعيها الحميدة واستخدام آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري.

٨١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري لممثلي الخاص، يان كوبيتش، ولموظفي الأمم المتحدة في العراق على ما يبذلونه من جهود دؤوبة لدعم حكومة العراق. فهم يواصلون العمل بتفانٍ لتقديم الدعم والمساعدة إلى حكومة العراق وإلى الشعب العراقي كله. وإنني على ثقة في أن الشركاء الدوليين، بمن فيهم حيران العراق، سيواصلون تقديم الدعم لممثلي الخاص في تنفيذ ولايته.